الفصل الأول

أنشطة مجموعة البنك

يسلّط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك")، هذه المنظمة التي تضمّ البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وإذا كانت المؤسسة الإنمائيّة الرئيسة هي البنك الإسلامي للتنمية، فإن المؤسسات الأخرى تكمل عمله المتمثل في تنفيذ مجموعة شاملة من المشاريع والأنشطة الرامية إلى دعم تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في البلدان الأعضاء.

1-1 | الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

النموّ

يواجه الاقتصاد العالميّ أزمات متعددة تتمثل في ارتفاع التضخم، وصعوبة الأحوال النقدية، وتدهور الظروف الجيوسياسية بسبب النزاع في أوروبا الشرقية، وهو ما أوصل أسعار الغذاء والوقود إلى مستويات مرتفعة. وفي الوقت نفسه، تُصارِع مناطقُ عديدةٌ من العالم تأثيراتِ تغير المناخ (من حرارة شديدة، وجفاف، وفيضانات، وحرائق غابات، وغيرها من الكوارث البيئية والإيكولوجية) فضلاً على التأثيرات المستمرة لجائحة كوفيد 19. ولذلك يُتوقَّع أن ينخفض النموّ العالميّ من 6.3% سنة 2021 إلى 3.4% سنة 2022، ثم إلى 2.8% سنة 2023. وينمّ ذلك عن ضعف معظم الاقتصادات، ومنها أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم (وهي الولايات المتحدة، والصين، ومنطقة اليورو)، ويدل على أن ثلث بلدان العالم قد يشهد حالة ركود سنة 2023.

ويقدَّر أن يبلغ نموّ اقتصادات البلدان الأعضاء في البنك 5.5% سنة 2022، فيظلّ في قوة معدل نموّ ما بعد جائحة كوفيد-19 الذي بلغ 5.5% سنة 2021، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الخارجية الصعبة وإلى الآثار غير المباشرة لأزمة أوروبا الشرقية. غير أن هذا التوقع يشير إلى مركز قوي بفضل المكاسب التي حققتها البلدان الأعضاء المصدِّرة للطاقة التي هي الرابح المطلق من ارتفاع أسعارها. ويُتوقَّع أن يتباطأ النموّ إلى 3.6% سنة 2023 بسبب انخفاض أسعار الطاقة وتأزم الأحوال المالية للجهات الشريكة التجارية الأساسية. غير أن معدل النموّ يختلف اختلافاً كبيراً من بلد عضو لآخر. فهو يُقدَّر أن يبلغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.9% سنة 2022 مقابل 4.4% سنة 2021، مما يجعلها أسرع مناطق البنك نموّاً. وسينخفض هذا النموّ إلى 3.3% سنة 2023، وسيتحقق جزء كبير منه في البلدان المصدرة للوقود في المنطقة. وستسجل منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ثاني أعلى معدل نموّ للناتج المحلي الإجمالي، ويُقدَّر بنسبة 5.6% سنة 2022 مقابل 6.3% سنة 2021، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويقدَّر النموّ فيها بنسبة 3.9% مقابل 4.2% سنة 2021، وهو ما يجسّد أثر الأزمات الاقتصادية المتزايدة والأثر غير المباشر للنزاع في أوروبا الشرقية.

الاستثمار

الاستثمار عامل حاسم من عوامل النموّ الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى وجود نقص في الاستثمار في العالم يبلغ 12 تريليون دولار أمريكي فيما بين سنتي 2023 و2040. ويشكّل أكبر نقص للاستثمار بين البلدان الأعضاء في البنك 8% من نقص الاستثمار العالمي، وقد لوحظ في تركيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وباكستان والمملكة العربية السعودية (SESRIC-IsDB Investment Outlook Report, 2022). ومع أن البلدان الأعضاء في البنك تخصّص نحو 29% من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمار، فإن حصتها في الاستثمار العالمي منخفضة نسبياً، وهي 12.2% من الاستثمار العام العالمي و12.3% من الاستثمار الخاص العالمي سنة 2019. ويتركّز الاستثمار إلى حدّ بعيد في عدد قليل من البلدان الأعضاء، تمثل خمسة منها (هي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وتركيا، وماليزيا) 58.3% من الاستثمار العامّ، وتمثل ثلاثة منها (هي إندونيسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية) 55.8% من الاستثمار الخاص. وفضلاً على ذلك، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر نحو البلدان الأعضاء في البنك من 129.8 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 114.4 مليار دولار أمريكي سنة 2019، ثم إلى 100 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وذلك بسبب عوامل، منها الاضطرابات الناجمة عن الجائحة والمنظومات الاستثمارية السائدة في البلدان الأعضاء في البنك (SESRIC-IsDB Investment Outlook Report, 2022).

المبادلات التجارية

في سنة 2022، بينما كانت التجارة العالمية تكافح للتخلص من اضطرابات سلسلة التوريد غير المسبوقة التي سبَّبتها الجائحة، اندلعت أزمة أوروبا الشرقية، فقلّت بذلك احتمالات الانتعاش. وكان ذلك على الخصوص حال الطاقة والسلع الغذائية الأساسية، نظراً لما لروسيا وأوكرانيا من دور أساسيّ في إمداد العالَم بتلك الموارد الغذائية والطاقية. وتتعرض العديد من البلدان، ومنها عدة بلدان أعضاء في البنك، تعرّضاً مباشراً أو غير مباشر لمخاطر الأزمات الغذائية والطاقية. بيد أن معظم البلدان الأعضاء في البنك، ما عدا البلدان الأعضاء الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سجَّلت تحسُّناً في ميزانها التجاريّ، وهو تحسُّن يُعزى إلى كونها مصدِّرة للطاقة أو تشهد تعافياً بعد جائحة كوفيد-19. وشهدت البلدان الأعضاء بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعظمُها بلدان مستوردة صافية للغذاء والطاقة، تدهوراً في ميزانها التجاري. ويُتوقَّع أن يرتفع رصيد الحساب الجاري للبلدان الأعضاء في البنك من فائض قدره 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 إلى 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022، ثم إلى 1.3% سنة 2023. وكان تزايد الفائض سنة 2022 ناتجاً عن تحسُّن الحسابات الخارجية للبلدان الأعضاء المصدِّرة للوقود، التي تُقدَّر بنسبة 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 وبنسبة 5.4% سنة 2023. ويُتوقَّع أن تحقق البلدان الأعضاء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فائضاً في الحساب الجاري بنسبة 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 وبنسبة 5.0% سنة 2023 مقابل 4.5% سنة 2021، وسيتحقق جزء مهمّ منه في العدد الكبير نسبياً من البلدان المصدِّرة للوقود في المنطقة، ويُقدَّر بنسبة 13.8% سنة 2022 وبنسبة 7.4% سنة 2023 مقابل 7.5% سنة 2021. ويُتوقَّع أن ينخفض الحساب الجاري في البلدان الأعضاء بمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا انخفاضاً طفيفاً من فائض نسبته 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 إلى عجز نسبته 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 و0.5% سنة 2023. غير أنه يُتوقَّع أن يزيد عجز الحساب الجاري زيادةً طفيفة في البلدان الأعضاء بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فيبلغ 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022، و3.3% سنة 2023.

الدَّين

يمكن أن تؤدي الزيادات المستمرة في معدّلات الفائدة في البلدان المتقدمة الكبرى من أجل مكافحة التضخم- وهو إرث من التوسع المالي والنقدي الناجم عن الجائحة- إلى تفاقم

حالة الديون في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل. فقد ارتفع متوسط الدَّين الحكومي الإجمالي في البلدان الأعضاء من 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 إلى 50.0% سنة 2020؛ ثم انخفض إلى 48.0% سنة 2021، ويقدَّر أن ينخفض إلى 42.8% سنة 2022 بفضل الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة والعائدات المرتفعة للبلدان المصدّرة للطاقة. غير أن هذه الأرقام تختلف كثيراً باختلاف مجموعات ومناطق وبلدان البنك. فمجموعة بلدان البنك المنخفضة الدخل تواجه أكبر قدر من الدَّين، ويمثّل 71.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022، بعد أن كان قد ارتفع ارتفاعاً حاداً من 74.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 إلى 90.7% سنة 2020. ولذلك تواجه عدة بلدان أعضاء منخفضة الدخل خطراً جسيماً ناجماً عن عدم القدرة على تحمّل الديون، وقد باتت موزمبيق والسودان والصومال مثقلة بالديون. وبدأت تونس ومصر محادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض طارئة. وفيما يتعلق بمناطق البنك، كان لدى منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أدنى مستوى من الدَّين، وهو 41.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 (مقابل 45.0% سنة 2021)، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (43.9% مقابل 52.9% سنة 2021)، فالبلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (45.4% مقابل 45.0% سنة 2021). وبالمثل، فإن عبء خدمة الدَّين تحسن في جميع مناطق البنك، باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإن كان هذا العبء لا يزال مرتفعاً. وبعبارة أدقّ، تشير التقديرات إلى أن نسبة خدمة الدَّين الخارجي إلى تصدير السلع والخدمات ستنخفض من 14.2% سنة 2021 إلى 12.6% سنة 2022. وخلال تلك المدة نفسها، يُتوقَّع أن تتحسن هذه النسبة في البلدان الأعضاء بمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 19.0% إلى 16.8%، وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 10.1% إلى 8.5%، وتتدهور بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 13.5% إلى 23.2%.

التضخم

على أثر تطبيق السياسات المالية والنقدية التوسعية من أجل إنعاش الاقتصادات في أعقاب جائحة كوفيد-19، ارتفع التضخم فجأة في العالم وواصل ارتفاعه بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والغذاء الناجم عن النزاع في أوروبا الشرقية. وتشير التقديرات إلى أن التضخم العالمي سيتضاعف تقريباً، من 4.7% سنة 2021 إلى 8.7% سنة 2022، قبل أن يتراجع إلى 7.0% سنة 2023. ويبدو التضخم أسوأ في البلدان الأعضاء في البنك، ويقدَّر بنحو 17.7% سنة 2022 مقابل 10.4% سنة 2021. ويُتوقَّع أن يظل مرتفعاً عند 16.5% سنة 2023. ومن بين مناطق البلدان الأعضاء في البنك، يوجد أعلى تضخم في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، التي ارتفع فيها معدله من 11.5% سنة 2021 إلى 23.9% سنة 2022 حسب التقديرات، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 21.0% سنة 2023، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل تضخم بلغ 11.1% سنة 2021، ويُتوقَّع أن يبلغ 13.7% سنة 2022 قبل أن يتراجع إلى 13.5% سنة 2023. ويُقدَّر أيضاً أن يظل التضخم مرتفعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنه انخفض انخفاضاً طفيفاً من 8.1% سنة 2021 إلى 7.9% سنة 2022 قبل أن يرتفع إلى 9.2% سنة 2023. ولارتفاع التضخم عواقب وخيمة على القدرة على تحمل تكاليف المنتجات الغذائية، تلك القدرة التي هي عنصر أساسيّ من عناصر الأمن الغذائي. وما فتئ المؤشر العالمي لأسعار الغذاء يرتفع سواءً بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحقيقية منذ سنة 2019، وهو ارتفاع تسبب فيه الجائحة وتزيد من حدّته الآن أزمة أوروبا الشرقية. وفيما بين سنتي 2019 و2021، ارتفع المؤشر الاسمي لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلق بأسعار الغذاء بنسبة 32.2%، ويُتوقَّع أن يرتفع بنسبة 56.3% في نهاية سنة 2022.

البطالة

التشغيل وفرص العمل اللّائقة هما حصيلتان أساسيتان مرجوّتان من النموّ الاقتصاديّ ومن التنمية، وذلك صوناً وتعزيزاً لكرامة الإنسان. ونظراً لتعثر في النموّ وركود وشيك في العديد من البلدان، فقد يتفاحش فقدان فرص العمل. لقد فقدت الملايين من فرص العمل خلال جائحة كوفيد-19، فارتفعت البطالة في جميع البلدان الأعضاء إلى 7.1% سنة 2020 مقابل 6.3% سنة 2019. وتدهور معدل البطالة إلى 7.2% سنة 2021 بسبب تفاوت الانتعاش في جميع البلدان الأعضاء في البنك. وتدل أزمة أوروبا الشرقية وما يرتبط بها من ارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة على أن معدل البطالة سيظل مرتفعاً عند 7.1% سنة 2022، وهو أسوأ ما يكون بين النساء بنسبة 8.4% والشباب بنسبة 15.7%. ومن بين مناطق البنك، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل بطالة سنة 2022، إذ قُدّر بنسبة 11%، تليها منطقة جنوب الصحراء الكبرى (6.3)، فمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا (6.2%). وبلغ معدل البطالة بين النساء 22.0% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و6.9% في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، و6.1% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى؛ وبلغ معدل البطالة بين الشباب 27.1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و15.4% في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، و11.1% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. صحيح أنه قد يكون لمعدلات البطالة المرتفعة هذه عوامل خاصة بكل بلد على حدة، لكن الأزمات العالمية، من الجائحة إلى نزاع أوروبا الشرقية، تساهم فيها مساهمة كبيرة. ولذلك فإن الشراكات العالمية ضروريةٌ، الآن أكثر من أيّ وقت مضى، لدرء الأزمات الدولية وبناء اقتصادات قادرة على الصمود وشاملة.

2-1 | أبرز النتائج التشغيلية

على الرغم من اضطرابات السنين الأخيرة وظهور صعوبات جديدة خلال سنة 2022، ظل البنك مصمّماً على تقديم مساعدة مالية للبلدان الأعضاء الأكثر تضرراً من الأزمات الإنسانية والساعية لزرع بذور مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة.

وقد استمرت الاعتمادات الصافية الإجمالية لمجموعة البنك في الارتفاع منذ سنة 2020 بتوفير المزيد من الموارد للبلدان الأعضاء من أجل مساعدتها على التصدي لعدد متزايد من الصعوبات. وارتفعت الاعتمادات التراكمية الصافية لمجموعة البنك من 160.3 مليار دولار أمريكي سنة 2021 إلى 170.5 مليار دولار أمريكي سنة 2022.

الشكل 1-1 | صافي اعتمادات مجموعة البنك

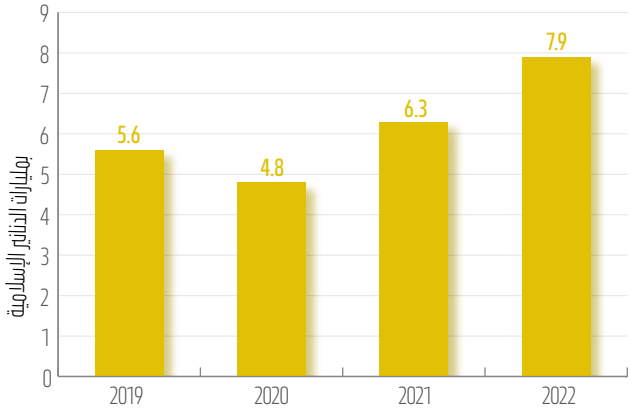

الشكل 1-2 | اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

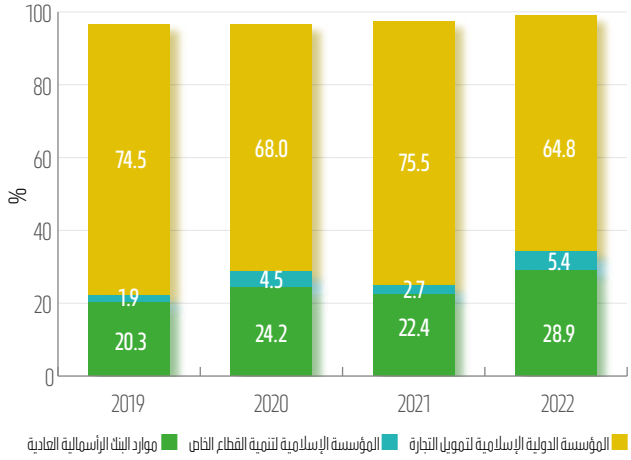

الشكل 1-3 | صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

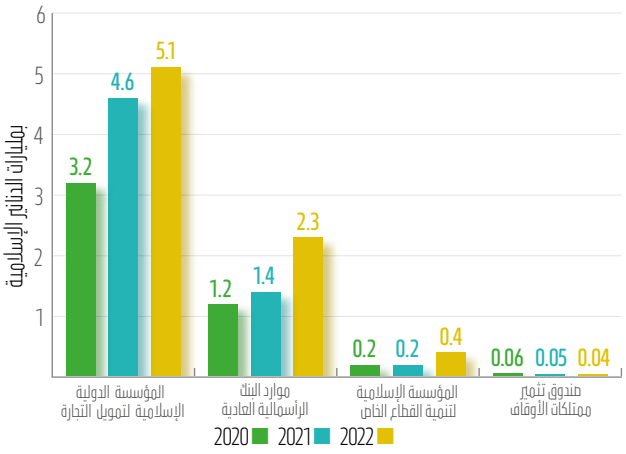

الشكل 1-4 | اتجاهات الصرف والسداد في "مجموعة البنك"

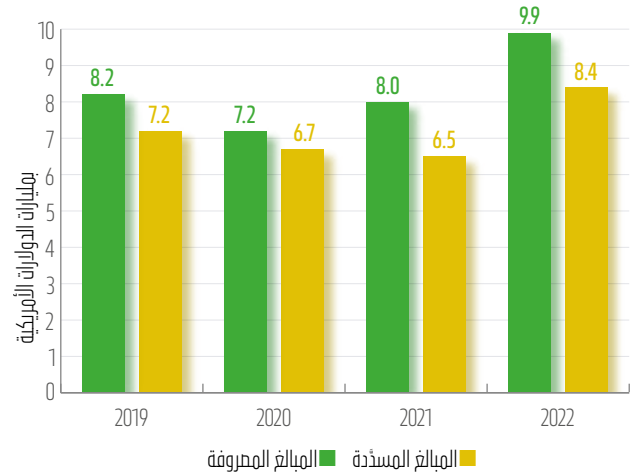

وفي الوقت الذي ينتهي فيه البنك من برنامجه القصير المدة المتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19، أعاد تركيز عملياته وضاعفها لمواجهة الأزمات الغذائية المتزايدة بين بلدانه الأعضاء، ومكافحة الفقر المقيم، وتطوير القدرة على الصمود في أعقاب نزاع أوروبا الشرقية وغيره من النزاعات في آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

وارتفعت الاعتمادات الصافية السنوية لمجموعة البنك من 8.9 مليار دولار أمريكي (6.3 مليار دينار إسلامي) سنة 2021 إلى 10.5 مليار دولار أمريكي (7.9 مليار دينار إسلامي) سنة 2022، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 18.6% (الشكل 1-1).

وارتفعت حصص البنك الإسلامي للتنمية من إجماليّ صافي اعتمادات مجموعة البنك من 22.4% سنة 2021 إلى 28.9% سنة 2022، وحصص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 2.7% إلى 5.4%، وبلغت حصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 64.8% سنة 2022 (الشكل 1-2).

وشهدت جميع المؤسسات داخل مجموعة البنك زيادة مهمة في اعتماداتها. وفي سبيل مواكبة الزيادة في طلب البلدان الأعضاء، واصلت مؤسسات مجموعة البنك مضاعفة اعتماداتها. ففي سنة 2022، بينما كانت سلاسل التوريد تعود بالتدريج إلى حالتها الطبيعية، عززت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويل التجارة بمبلغ قدره 6.8 مليار دولار أمريكي (5.1 مليار دينار إسلامي)، وذلك من أجل دعم التجارة الزراعية والأمن الغذائي. وارتفع صافي اعتمادات البنك إلى 3 مليارات دولار أمريكي (2.3 مليار دينار إسلامي)، وهو ما يمثل زيادة تجاوزت 53%، من أجل دعم التعافي، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، والتصدي لأزمات الغذاء. كذلك، زادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص صافي اعتماداتها بأكثر من الضِّعف، من 0.24 مليار دولار أمريكي (0.2 مليار دينار إسلامي) في السنة الماضية إلى 0.57 مليار دولار أمريكي (0.4 مليار دينار إسلامي). (الشكل 1-3).

وحافظنا على تحويل صافٍ إيجابيٍّ للموارد إلى البلدان الأعضاء، لأنه يساهم في التنمية بتمويلات تتجاوز التمويلات التي تُسدَّد في الوقت الحالي. فزادت المصروفات من 8.0 مليار دولار أمريكي سنة 2021 إلى 9.9 مليار دولار أمريكي سنة 2022، وهو ما يمثل 94.3% من صافي اعتمادات مجموعة البنك. ومع أن التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 شمل بعض البلدان بطريقة متفاوتة وناقصة، فإن الدعم الذي تلقته مجموعة البنك من بلدانها الأعضاء كان غامراً. وتجاوز

الشكل 1-5 | توزيع صافي اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2022

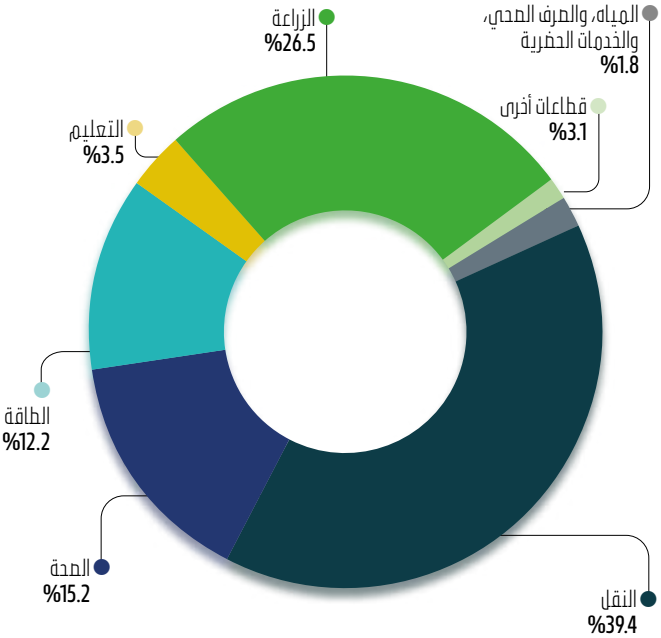

الشكل 1-6 | اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

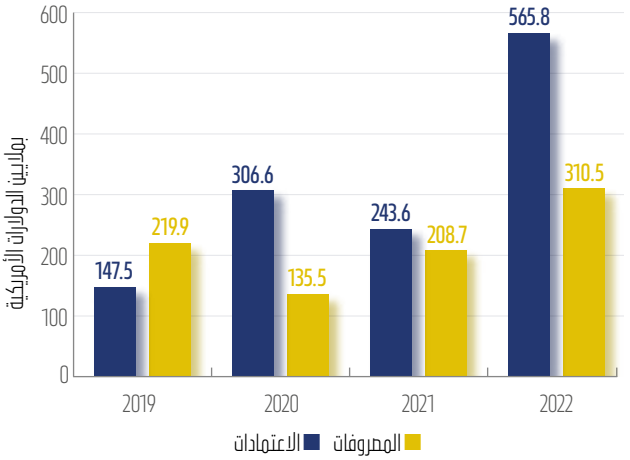

الشكل 1-7 | اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

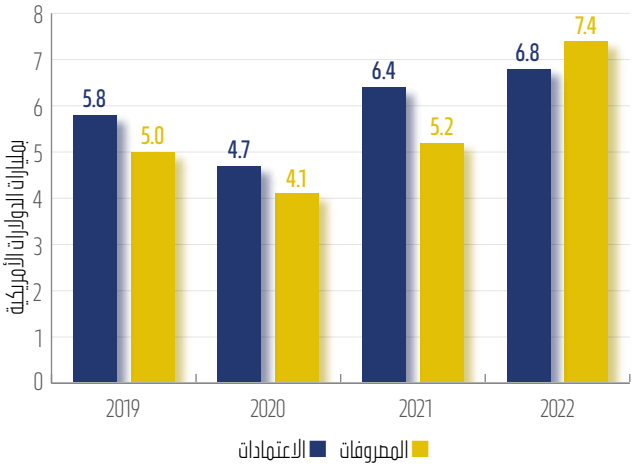

احتلت الصحة والزراعة مكانة بارزة في عملياتنا خلال السنتين الماضيتين. لقد واجه الملايين من الناس احتمال الجوع سنة 2022، فقابلنا ذلك بتمويل زراعي متسارع. وهو ما لن يمكّن من سدّ الاحتياجات الفورية فحسب، بل سيمكّن أيضاً من توفير أمن غذائي مستدام للأجيال المقبلة.

زادت حصة
تمويل الزراعة في
صافي اعتمادات البنك السنوية زيادةً جليّةً من 14.7% سنة 2021 إلى
26.5%
سنة 2022.

ارتفع
تمويل الصحة
من 8.6% سنة 2021 إلى
15.2%
سنة 2022.

مستوى السداد مستويات ما قبل الجائحة، فبلغ 8.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مقابل 6.5 مليار دولار أمريكي سنة 2021 و6.7 مليار دولار أمريكي سنة 2020 (الشكل 1-4).

وإذا كانت البلدان الأعضاء قد بدأت تتعافى من الجائحة، لتصطدم بعد ذلك بأزمة غذائية، فإن البنك الإسلامي للتنمية ظل يقظاً وقدَّم دعمه لمساعدة هذه البلدان على مواجهة هذه المشكلة الجديدة. واحتلت الصحة والزراعة مكانة بارزة في عملياتنا خلال السنتين الماضيتين. لقد واجه الملايين من الناس احتمال الجوع سنة 2022، فقابلنا ذلك بتمويل زراعي متسارع. وهو ما لن يمكّن من سدّ الاحتياجات الفورية فحسب، بل سيمكّن أيضاً من توفير أمن غذائي مستدام للأجيال المقبلة.

ونتيجة لذلك، زادت حصة تمويل الزراعة في صافي اعتمادات البنك السنوية زيادةً جليّةً من 14.7% سنة 2021 إلى 26.5% سنة 2022 (الشكل 1-5). كذلك، ارتفع تمويل الصحة من 8.7% سنة 2021 إلى 15.2% سنة 2022. وفي الوقت نفسه، ظل تطوير البنى التحتية للنقل، من أجل تحقيق الترابط والتكامل داخل البلدان الأعضاء وفيما بين هذه البلدان، هو الحصة الغالبة باستحواذه على 39.4% من إجمالي اعتمادات البنك سنة 2022 مقابل 34.4% في السنة الماضية.

الشكل 1-8 | اتجاهات الأعمال المؤمّنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

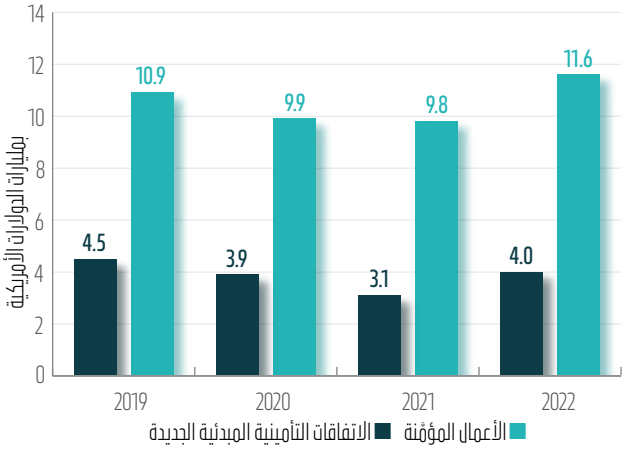

وارتفع صافي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 243.6 مليون دولار أمريكي سنة 2021 إلى 565.8 مليون دولار أمريكي سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 132.3% (الشكل 1-6). ويجسّد ذلك التوجّهُ المعدَّلُ الرامي إلى تركيز نموذج عمل هذه المؤسسة على تمويل الائتمان من أجل تطوير القطاع الخاص. ويمثل تطوير القطاع المالي 66.8% من تمويلات المؤسسة، تليه الطاقة (24.4%) فالصناعة والتعدين (8.8%).

وإذا كانت سلاسل التوريد قد بدأت تعود إلى حالتها الطبيعية بدرجة معيَّنة، فإن تمويل التجارة تلقّى دعماً متزايداً من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فبلغت الاعتمادات 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مقابل 6.4 مليار دولار أمريكي سنة 2021 (الشكل 1-7). وتشمل هذه التمويلات 121 عملية، وهو ما يعني تحقيق 102% من الهدف السنوي. وتشمل الاعتمادات القطاعين الهامين المتمثلين في الطاقة والزراعة، وكذلك القطاع الخاص. وزاد صرف التمويل بنسبة 42.4% ليبلغ 7.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022، وهو ما يمثل 108.8% من صافي الاعتمادات، و139% من الهدف السنوي.

وفي سنة 2022، قدَّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 11.6 مليار دولار أمريكي من الأعمال المؤمَّنة، التي كان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في جميع البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة تقريباً وفي العديد من البلدان غير الأعضاء. وتقدِّم هذه المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابيّ على مبادرات الحدّ من الفقر والأمن الغذائيّ والعمل المناخيّ. وتتجاوز اعتمادات المؤسسة الآن مستويات ما قبل الجائحة بمبلغ قدره 700 مليون دولار أمريكي (الشكل 1-8).

وظل التوزيع الإقليميّ لاعتمادات مجموعة البنك متسقاً إلى حدّ بعيد، مع بعض الميل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق الآسيوية سنة 2022 بسبب أزمة الغذاء الوشيكة. وقد زادت الحصة المخصَّصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 26.7% سنة 2021 إلى 31.5% سنة 2022 (الشكل 1-9). كذلك، ارتفعت الحصة المخصَّصة لمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 30.7% سنة 2021 إلى 36.9% سنة 2022.

الشكل 1-9 | توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2022

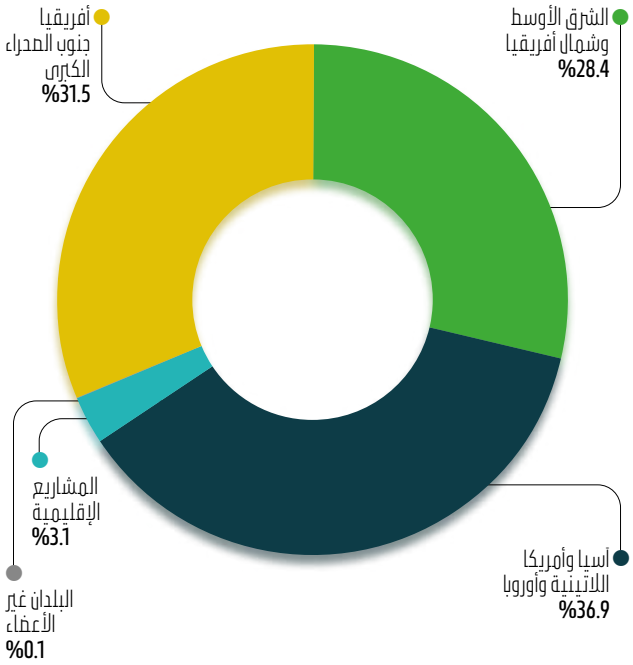

3-1 | المبادرات الأساسية

1-3-1 | استراتيجية سنة 2025

أجرى البنك تعديلات هامّة على إطار استراتيجيته، وذلك بحسبما أوعز إليه به مجلس المحافظين في سبتمبر 2021. وفي فبراير 2022، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وثيقة الاستراتيجية المعاد مواءمتها، وأقرّها مجلس المحافظين رسمياً في اجتماعه السنوي السابع والأربعين في 2 يونيو 2022. وتوضّح هذه الوثيقة ("إعادة مواءمة استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية (2023-2025): النهوض بالبنى التحتية المستدامة والتنمية البشرية الشاملة") الأهداف الاستراتيجية التي حدَّدها مجلس المحافظين. وهذه الأهداف هي: (1) تعزيز التعافي؛ (2) مكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود؛ (3) حفز النموّ الاقتصاديّ غير المضرّ بالبيئة. ومن ثم، فإن تدخلات البنك خلال السنوات الثلاث المقبلة ستنطلق من ركيزتين أساسيتين.

فأمّا الركيزة الأولى، فترمي إلى دعم البنى التحتية غير المضرّ بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة، وذلك بصب الاهتمام على ستة قطاعات أساسية هي: (1) منشآت الطاقة النظيفة والمتجددة؛ (2) النقل المستدام المتعدد الوسائط؛ (3) الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة؛ (5) البنى التحتية الاجتماعية؛ (6) التنمية الحضرية والمياه والصرف الصحي.

وأمّا الركيزة الثانية، فتعزِّز التطوير الشامل لرأس المال البشري بصبّ الاهتمام على خمسة مجالات محورية هي: (1) تعميم الرعاية الصحية؛ (2) التعليم الجيد والقادر على الصمود؛ (3) التغذية والأمن الغذائي؛ (4) الحماية الاجتماعية؛ (5) المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة واستحداث فرص العمل.

الشكل 1-10 | الاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023-2025)

ولدعم هذه المبادرات، حُدّدت أربعة مجالات ناظمة هي: المالية الإسلامية؛ وتغير المناخ؛ والنساء والشباب؛ وتطوير القدرات. وإضافةً إلى ذلك، سيخضع تنفيذ الاستراتيجية لأربعة مبادئ توجيهية هي: (1) الانتباه لاحتياجات البلدان الأعضاء؛ (2) السعي لتحقيق النتائج؛ (3) قوّة الحضور الإقليمي؛ (4) تعزيز التآزر فيما بين كيانات مجموعة البنك تحت شعار "مجموعة واحدة من أجل هدف واحد". ويمكّن هذا التوجُّه كيانات مجموعة البنك من التعاون وتقديم خدمات شاملة للبلدان الأعضاء. ويوضح الشكل الآتي إطار الاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023-2025).

أربعة مبادئ توجيهية:

يمكّن هذا التوجُّه كيانات مجموعة البنك من التعاون وتقديم خدمات شاملة للبلدان الأعضاء.

الإطار 1 | تنفيذ استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025)

في سنة 2023، سينفّذ البنك الإسلامي للتنمية استراتيجيته المعاد مواءمتها (2023-2025). ولدعم هذا التنفيذ، حددت إدارة الاستراتيجية والموازنة والأداء المؤسسيّ ثلاثة محاور عمل كبرى يجب العمل عليها.

فأمّا محور العمل الأول، فيرمي إلى دمج الاستراتيجية المعاد مواءمتها في دورات برامج البنك ومشاريعه. وسيتحقق ذلك بما يلي: (1) تحديث عملية استراتيجية الشراكة القُطرية المعدَّلة من أجل ضمان مواءمتها الاستراتيجية؛ (2) زيادة تحسين نموذج تنفيذ عمليات البنك؛ (3) تفعيل إطار الإدارة القائمة على النتائج المعتمَد حديثاً.

وأمّا محور العمل الثاني الرامي إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية، فيركز على تأصيل الاستراتيجية في النموذج الثقافي للبنك. وسيتطلب ذلك نشراً وترويجاً فعالين للاستراتيجية المعاد مواءمتها بين موظفي البنك في المقرّ والمراكز الإقليمية، وإعادة تقييم النموذج الثقافي الحالي للبنك والانخراط فيه انخراطاً تامّاً.

وأمّا محور العمل الثالث، فيرمي إلى تسخير قيمة مجموعة البنك المقترَحة القائمة على استحداث أدوات تمويل جديدة لتحسين تعبئة الموارد وتعزيز التآزر فيما بين كيانات مجموعة البنك في الوقت نفسه.

وسيطلق فريق الاستراتيجية، في إطار جهوده الرامية إلى التصدي لمحاور العمل هذه، مبادرات مبتكرة تسترشد بها تحالفات أساسية مع الوحدات الإدارية المعنية من أجل توجيه العمل بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

أجرى البنك إعادة مواءمة تشغيلية كبرى لضمان اعتماد الاستراتيجية. وقد أُحرز تقدم مهم في تحسين نموذج تنفيذ عمليات البنك، وذلك بتمكين الموظفين، ولا سيما المراكز الإقليمية والفرق الفنية للمشاريع، عن طريق تفويض الصلاحيات التشغيلية.

وفي إطار التنفيذ السلس للاستراتيجية المعاد مواءمتها، أطلق البنك في أوائل سنة 2022 المرحلة الثانية من العملية الرامية إلى ضمان استعداد واسع النطاق للتغييرات المتعلقة بهيكل البنك التنظيمي وموارده البشرية وثقافته وأنظمته وآليات عمله. وقد عملت مختلف الوحدات الإدارية في البنك بطريقة جماعية لتحقيق بعض المبادرات الأساسية.

فقد باشر البنك، مثلاً، إعادة مواءمة مؤسسية كبيرة، وذلك باعتماد هيكل تنظيمي معدَّل في 01 سبتمبر 2022. واستُكملت هذه المبادرة بتعيين مديري الشعب والإدارات في المناصب الشاغرة في 24 نوفمبر 2022. وبموازاة ذلك، أُنجزت مراجعة كاملة للدليل التنظيمي للبنك، وللأنظمة الداخلية للجان الإدارية، ولآليات العمل في 31 أغسطس 2022، وتلتها المراجعة اللازمة لمصفوفات تفويض الصلاحيات.

وأجرى البنك إعادة مواءمة تشغيلية كبرى لضمان اعتماد الاستراتيجية. وقد أُحرز تقدم مهم في تحسين نموذج تنفيذ عمليات البنك، وذلك بتمكين الموظفين، ولا سيما المراكز الإقليمية والفرق الفنية للمشاريع، عن طريق تفويض الصلاحيات التشغيلية. وفضلاً على ذلك، أطلق البنك عملية صياغة استراتيجية شراكة قُطرية معدَّلة من أجل التعاون الاستراتيجي مع البلدان الأعضاء. وفي سنة 2022، أطلِقت سبع استراتيجيات شراكة قُطرية (مع جزر المالديف، وإندونيسيا، والسنغال، والنيجر، وغينيا، وأوزبكستان، وتركمانستان)، وشُرع في إعداد ست استراتيجيات شراكة قُطرية (مع بنغلاديش، وجمهورية قرقيزستان، وماليزيا، ونيجيريا، والعراق، والمغرب) لإدراجها في قائمة سنة 2023.

وأرسى البنك أيضاً أسُساً صلبة لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وذلك باعتماد برنامج عمل داخلي (2023-2025) وبوضع إطار للإدارة القائمة على النتائج. وأُقِرَّ كلاهما في 10 ديسمبر 2022.

وسيعتمد البنك على شراكات موسَّعة ويحشد تمويلات إضافية لكي يزيد تمويلاته الخاصة ويضمن بذلك نجاح تنفيذ استراتيجيته المعاد مواءمتها.

2-3-1 | مكافحة انعدام الأمن الغذائي

زادت جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوروبا الشرقية من حدّة انعدام الأمن الغذائي نتيجة تعطُّل سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية ووسائل الإنتاج الزراعية، ولا سيما أسعار الأسمدة. وفي الوقت الحاضر، يعاني نحو 828 مليون شخص في العالم من الجوع. ولا تشكّل البلدان الأعضاء في البنك استثناء.

وتملك البلدان السبعة والخمسون الأعضاء في البنك، مجتمعةً، ثروة من الموارد لتطوير أنظمة غذائية مستدامة. فهذه البلدان:

- تغطي 29% من الأراضي الزراعية في العالم؛
- تمتلك 7,261 كلم3 (14%) من إجمالي الموارد المائية المتجددة في العالم؛
- تنتج 18 من أصل 20 سلعة زراعية كبرى يُتاجَر بها في العالم؛
- تمثل 14 أو 15% من إنتاج الحبوب والبستنة في العالم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن البلدان الأعضاء في البنك هي أيضاً من بين أكثر البلدان تضرُّراً من أزمة الغذاء الحالية. وذلك لأن 27 بلداً من البلدان الأعضاء تقع في القارة الأفريقية، التي تضمّ 249 مليون نسمة، أي ثلث الجوعى في العالم.

وفي إطار صبّ البنك جهوده على مكافحة انعدام الأمن الغذائي، اتخذ التدابير الأولى لمواءمة محفظته الزراعية مع الاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023-2025) التي اعتُمدت في الآونة الأخيرة، ورُكّز فيها على البنى التحتية غير المضرّة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة.

وقبل ذلك، اعتبَرت سياسة البنك المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية (التي اعتُمدت سنة 2020) تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر في البلدان الأعضاء ذات التوجّه الزراعيّ أحد أهدافها الأساسية. وفي هذه البلدان، لا يُعتبَر قطاع الزراعة والتنمية الريفية نمط عيش وعنصراً ضرورياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية فحسب، بل ومحرّكاً للنموّ الاقتصادي أيضاً.

وقد وافق البنك، منذ إنشائه، على أكثر من 600 مشروع في 57 بلداً عضواً. وكشف فحص لهذه المشاريع أنها قادرة على الوفاء بجوانب الأمن الغذائي الثلاثة التالية: توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكلفته، وإمكان الحصول عليه.

وموَّلت هذه المشاريع أنشطة تتعلق بتحسين البنى التحتية لكل من الإنتاج والإمداد والأمن الغذائيّ، مثل بناء صوامع ومستودعات ومخازن الحبوب. وقد مكّن ذلك من توفير الظروف اللازمة للنفاذ إلى الأسواق (الطرق الريفية، والأسواق الريفية والحضرية) وتعزيز أنظمة البذور في البلدان الأعضاء. غير أنه لا بدّ من أن يعتمد الجيلُ الجديد من المشاريع خيارَ سلسلة القيمة ويأخذ في الحسبان آثار تغير المناخ، وهو محور ناظم في استراتيجية البنك المعاد مواءمته.

الكسافا
يجري الترويج لها على أنها حلّ يمكّن الأمن الغذائي
في أفريقيا من التكيف والقدرة على الصمود في مواجهة حالات الجفاف المتكررة وغيرها من الظواهر المناخية القصوى.

وفي هذا الصدد، بعد إطلاق البرنامج الإقليميّ لسلسلة قيمة الأرز في غرب ووسط أفريقيا، يعكف البنك في الوقت الحالي على وضع برنامج إقليمي طموح لسلسلة قيمة الكسافا في سبعة بلدان مختارة (هي بنين، وبوركينافاسو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وموزمبيق، والنيجر، وأوغندا). ولا يسعى هذا البرنامج في تعزيز قدرة سلسلة قيمة هذا المحصول الأساسي المهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ فحسب، بل يسعى أيضاً في الترويج للكسافا على أنها حلّ يمكّن الأمن الغذائي في أفريقيا من التكيف والقدرة على الصمود في مواجهة حالات الجفاف المتكررة وغيرها من الظواهر المناخية القصوى.

وسيتصدّى هذا البرنامج الإقليميّ المبتكر تصدّياً استراتيجياً للمشكلات التالية:

- تدنّي إنتاجية صغار المزارعين؛
- ضعف الصلات بالأسواق، وذلك من أجل تعزيز سلاسل القيمة الضعيفة أو المنقطعة؛
- تغير المناخ وتقلبه المرتبطين بزيادة حالات الجفاف والفيضانات؛
- السياسات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة، ومنها استثمار المزارعين في مزارعهم بكثرة.

الإطار 2 | شركاء البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية يخصّصون 34 مليار دولار أمريكي لمواجهة الأزمتين الغذائية والمناخية

بناءً على طلب من المملكة العربية السعودية، أعلن البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية في يونيو 2022 بفيينا عن حزمة لمجموعة التنسيق العربية لمعالجة قضية الأمن الغذائي لا تقل قيمتها عن 10 مليارات دولار أمريكي. وترمي هذه الحزمة إلى تقديم مساعدة فورية ومساعدة متوسطة وبعيدة الأمد للبلدان المستفيدة، وذلك من أجل توفير حل شامل لأزمة الغذاء والمساهمة في بناء القدرة على الصمود على المدى البعيد. ومن المقرَّر أن يساهم البنك بمبلغ 10.5 مليار دولار أمريكي في حزمة مجموعة التنسيق العربية، التي تشمل العمليات السيادية وغير السيادية وتتألّف من عمليات جديدة ومكيَّفة.

وفضلاً على ذلك، خصص البنك الإسلامي للتنمية وشركاء مجموعة التنسيق العربية 24 مليار دولار أمريكي لتمويل مكافحة تغير المناخ حتى سنة 2030، كما أُعلن في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نوفمبر 2022 بشرم الشيخ (مصر). وهذا الالتزام التاريخيّ لمجموعة التنسيق العربية سيدعم تسريع التحوُّل الطاقيّ، وزيادة قدرة أنظمة الغذاء والنقل والمياه والأنظمة الحضرية على الصمود، والنهوض بأمن الطاقة في البلدان الشريكة. ويندرج الالتزام المالي في إطار دعوة مشتركة لمجموعة التنسيق العربية إلى عمل مناخي يخدم التنمية العادلة. ومن المقرَّر أن يساهم البنك بمبلغ 13 مليار دولار أمريكي في التزام مجموعة التنسيق العربية المتعلق بتمويل مكافحة تغير المناخ، الذي سيعزز الشراكات العالمية، ومنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل توفير حلول تكيُّفية وتخفيفية. وكما سيعتمد شركاء البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية على مواردهم الخاصة، فإنهم سيعملون كذلك على حشد تمويلات إضافية للحدّ من المخاطر وحفز الاستثمار الخاص بتمويلات مختلطة وضمانات.

4-1 | إنجازات مجموعة البنك

1-4-1 | العمليات الإنمائية الأساسية

زادت الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية زيادة كبيرة من ملياري دولار أمريكي سنة 2021 إلى 3.04 مليار دولار أمريكي سنة 2022. ويشمل ذلك 61 عملية في 26 بلداً عضواً، يمثل فيها قطاعا النقل والزراعة أكبر الحصص (الشكل 1-5)، وهو ما يدل على زيادة تدخُّل موارد البنك الرأسمالية العادية للتخفيف من أزمة الغذاء الجارية في البلدان الأعضاء. ويُتوقَّع أن تحقق الاعتمادات الجديدة نتائج إنمائية واعدة للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في العالَم أجمع. وفيما يلي أبرز النتائج المتوقَّعة، بعد اكتمال العمليات المعتمدة سنة 2022:

سيستفيد أكثر
من 11 مليون مزارع
من المشاريع الزراعية، بناء أكثر من
700,000 طن
من مخازن الأغذية وريّ مساحة إجمالية قدرها
18,000 هكتار.

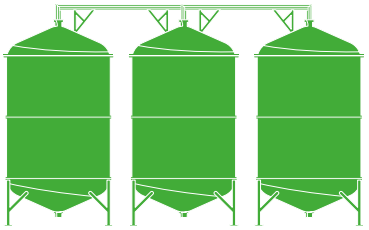

في قطاع الصحة، سيستفيد أكثر من
ثمانية ملايين
مريض كل سنة من قرابة
800 مركز
صحّي ومستشفى جديد.
وسيستفيد ما يزيد على
200 مليون شخص
من برامج التلقيحات المضادة للأمراض التي يمكن الوقاية منها (مثل شلل الأطفال ومرض كوفيد-19)، الممولة سنة 2022.

يُتوقَّع أن تمكِّن مشاريع المياه والصرف الصحي من إمداد
163,222
أسرة بالمياه الصالحة للشرب.
وستستفيد
60,000 أسرة
أخرى من تحسين أنظمة الصرف الصحي والمجاري المنزلية.

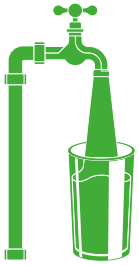

يُتوقَّع أن تفيد المشاريع المعتمدة في قطاع التعليم نحو
200,000 طالب
في 466 مؤسسة
تعليمية
سيجري بناؤها أو تحديثها.

سيستفيد أكثر من
خمسة
ملايين منزل
من مشاريع توليد الطاقة بعد ربطها بشبكة الكهرباء.

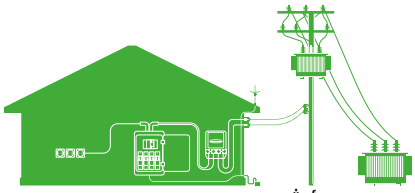

سيفيد مشروع النقل أكثر من
مليوني شخص
بما يقارب 940 كلم
من الطرق المعبدة الجديدة.

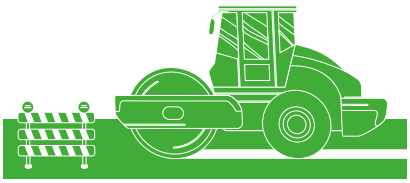

ستفيد تدخلات البنك السكان المتضررين من الكوارث والنزاعات، ولا سيما بتوفير ملاجئ ومنازل محسنة لأكثر من
63,000 شخص.

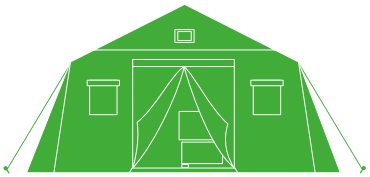

ستفيد عمليات البنك الجديدة أكثر من
21,000
منشأة صغيرة ومتوسطة وستمدّ
20,000 شخص
آخر بخدمات التمويل الأصغر. وفضلاً على ذلك، ستمكِّن هذه العمليات من توفير ما يقارب
130,000
فرصة عمل
جديدة.

2-4-1 | تعزيز تنمية القطاع الخاص

بلغ إجماليّ اعتمادات مشاريع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال هذه السنة أكثر من 565.83 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضِعف رقم السنة الماضية (243.60 مليون دولار أمريكي)، وذلك بفضل تقديم خطوط التمويل للمؤسسات المالية الشريكة والاستثمارات في مختلف المشاريع التي تسدّ الاحتياجات العالمية الأساسية، كالحصول على الطاقة والأمن الغذائي. وفيما يتعلق بتوزيع المنتجات، تتألف اعتمادات المشاريع سنة 2022 من خطوط التمويل (61.49%) والتمويل الآجل (38.51%)، وذلك استناداً إلى خيار معدَّل يرمي إلى تركيز نموذج عمل هذه المؤسسة على تمويل الائتمان. وبذلك يرتفع حجم الاعتمادات التراكمية للمشاريع، منذ البداية، إلى 7.4 مليار دولار أمريكي.

3-4-1 | دعم تمويل التجارة

بلغت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مستوىً قياسياً من اعتمادات تمويل التجارة بأرقام بلغت 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 2022 موزعة على 105 عمليات. وشملت تلك الاعتمادات القطاعات الأساسية المتمثلة في الطاقة والزراعة والقطاع الخاص. وخلال المدة نفسها، حققت المؤسسة مصروفات قياسية قدرها 7.38 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث التنوّع، بلغت الاعتمادات خارج أسواق النفط والغاز 2.8 مليار دولار أمريكي، أي 42% من إجمالي محفظة تمويل التجارة. وبلغت اعتمادات المبادلات التجارية بين الدول منظمة التعاون الإسلامي 4.85 مليار دولار أمريكي (71.3% من الاعتمادات)، وبلغ التمويل المقدَّم للبلدان الأقلّ نموّاً 2.53 مليار دولار أمريكي (37% من الاعتمادات).

وبلغ إجمالي اعتمادات القطاع الخاص 757 مليون دولار أمريكي. وقدّم التمويل لثلاثة وعشرين (23) بنكاً شريكاً ومؤسسة مالية شريكة ولشركتين عميلتين. وفي مكان آخر، واصلت المؤسسة النجاح الذي حققته سنة 2021، فوسعت نشاط تأكيد خطاب الاعتماد، الرامي إلى تيسير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.

وفي سنة 2022، وضعت المؤسسة 18 برنامجاً لتنمية التجارة، وهي قيد التنفيذ في الوقت الحالي. وهذه البرامج هي حلول متكاملة، وتدخُّلات محدَّدة الهدف، وبرامج رائدة (منها الجسور التجارية بين البلدان العربية والأفريقية، وإطلاق مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية 2.0).

وفي سنة 2022، واصلت المؤسسة مبادرتها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19:

- في إطار محور "الاستجابة"، اعتُمد ما مجموعه 604.7 مليون دولار أمريكي، وصُرِف منه 528 مليون دولار أمريكي.
- في إطار محور "الاستعادة"، اعتُمد 945 مليون دولار أمريكي، وصُرِف منه 585.3 مليون دولار أمريكي.
- عملت المؤسسة بصفتها وكيلاً، يدبّر الجانب التجاريّ من برنامج البنك المتعلق بالتصدّي لجائحة كوفيد-19.
- فحصت المؤسسة عقود شراء تبلغ قيمتها 335 مليون دولار أمريكي، وصُرف منها 324.5 مليون دولار أمريكي في 14 بلداً عضواً.

4-4-1 | توفير تأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية

في نهاية سنة 2022، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 11.64 مليار دولار أمريكي من الأعمال المؤمَّنة، وكان معظمها في تجارة قصيرة المدة في جميع بلدان المؤسسة تقريباً وفي عدد من البلدان غير الأعضاء. وتقدم المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابيّ على مبادرات الحدّ من الفقر والأمن الغذائي والعمل المناخيّ.

أما "المبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية من أجل التصدّي العاجل لجائحة كوفيد-19" [ICERI]، التي أطلقت في يوليو 2020 واختُتمت بعد سنة واحدة، فقد حقَّقت 13 معاملةً واعتماداً بقيمة إجمالية قدرها 271 مليون دولار أمريكي. وقد دعمت هذه الاعتمادات المعاملات التجارية لفائدة بلداننا الأعضاء الأقل نموّاً، ومنها بنغلاديش ومصر والكاميرون وموريتانيا والسنغال وتونس وبنين. وتمكَّنت هذه البلدان، بفضل الدعم المقدَّم لها في إطار تلك المبادرة خلال الجائحة، من استيراد السلع الأساسية بأسعار منخفضة وتعزيز قطاعي الرعاية الصحية والغذاء.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، انضمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى باقي كيانات مجموعة البنك لإنشاء برنامج معالجة قضية للأمن الغذائي [FSRP]. فتعهدت بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي حتى نهاية سنة 2025، وهو مبلغ يضاف إلى إجماليّ تعهّد مجموعة البنك البالغ 10.5 مليار دولار أمريكي. وقد استخدِمت 159 مليون دولار أمريكي من برنامج معالجة قضية للأمن الغذائي في دعم مشاريع تحديث الزراعة، واستيراد المعدات الزراعية، وتصدير واستيراد الأسمدة والسكر والقمح فيما بين عدّة بلدان أعضاء. والبلدان الأعضاء المستفيدة من هذا البرنامج هي أوغندا وأوزبكستان وبنغلاديش والسنغال.

5-4-1 | الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميين

في سنة 2022، أنتج معهد البنك الإسلامي للتنمية كتباً وتقارير موضوعية وحلولاً معرفية، ونظَّم بيانات ترفد وتدعم صنع القرار في البنك. وأصدر المعهد ثلاثة كتب، وعددين من مجلات الدراسات الاقتصادية الإسلامية، وسبع دراسات تشخيصية قُطرية، وثمانية أعداد تتناول قضايا الساعة، وتقارير عن أزمة الغذاء وتأثير أزمة أوروبا الشرقية على بلداننا الأعضاء. ويضطلع المعهد بدور أمين حفظ البيانات لفائدة مجموعة البنك، فيجمع وينظِّم البيانات والمعلومات الأساسية وييسّر الاطلاع عليها. وتُنشر هذه البيانات والمعلومات في شكل منشورات إحصائية، مما يوفر معلومات فورية ودقيقة عن البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في البنك.

ويحوّل المعهد فكره ومعارفه إلى ممارسة بتقديم تدريبات ومنح مالية وحلول في مجال التكنولوجيا المالية تمكّن من تطوير قدرات المؤسسات المالية الإسلامية. وفضلاً على الدورات الإلكترونية المفتوحة للجميع، فإنه نظَّم خلال سنة 2022 عدة دورات تدريبية تتناول الصكوك والأوقاف واستحداث منتجات ومعايير شرعية. ودعم المعهد عدة مؤسسات في البلدان الأعضاء بمنح تزيد قيمتها عن 1.6

مليون دولار أمريكي، منها منحة قدرها 280,000 دولار أمريكي لإنشاء نظام معلومات من أجل الإشراف على البنوك التشاركية وتنظيمها في المغرب، ومنحة قدرها 270,000 دولار أمريكي للتمكين من إجراء دراسات جدوى لسوق التمويل الأصغر الإسلامي في خمسة بلدان أعضاء.

ووُضعت حلول مبتكرة، منها صندوق تعزيز الصكوك، وهو منتَج يوفِّر آلية لحماية الصكوك دون تكاليف إضافية على الجهات المصدِّرة. ووقّع المعهد مذكرة تفاهم مع شركة Beyond Limits، وهي شركة مختصة بالذكاء الاصطناعي، لبحث تحويل براءات اختراع المعهد في مجال التكنولوجيا المالية إلى حلول جاهزة للاستخدام.

ويشجِّع المعهد أيضاً على إنتاج المعارف على الصعيد العالميّ بمنح جائزة سنوية للإنجازات المؤثرة في الاقتصاد الإسلامي. وفي سنة 2022، مُنحت هذه الجائزة للبروفيسور حبيب أحمد (الجائزة الأولى) والبروفيسور منصور مسيح (الجائزة الثانية) والبروفيسور طارق الله خان (الجائزة الثالثة). وإضافةً إلى ذلك، نظم المعهد، بالتعاون مع المركز السعودي الإسباني للاقتصاد والمالية الإسلاميين، مسابقة مُحْدِثي التغيير في المالية الإسلامية من أجل دعم رواد الأعمال الاجتماعيين والمبتكرين وأرباب الشركات الذين يسعون إلى إيجاد مجتمع أفضل. واستقطبت الدورة الأخيرة من هذه المسابقة 90 مشروعاً من 25 بلداً.

6-4-1 | الشراكة من أجل الحدّ من الفقر

بعد توقف جائحة كوفيد-19، ازدادت مكافحة الفقر صعوبةً، وهو ما سبّب المعاناة للملايين. وتعثّر التقدم أيضاً بسبب ارتفاع التضخم وأزمة الغذاء وتأثيرات تغير المناخ.

ويشير التقرير المتعلق بمؤشر الفقر العالمي المتعدد الجوانب (2022)، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، إلى أن 111 بلداً تضم 1.2 مليار شخص (19.1%) يعيشون في فقر حاد متعدد الجوانب، منهم 498.1 مليون نسمة (40.8%) يعيشون في البلدان الأعضاء في البنك. ومن أصل هذا العدد، يعيش 406.6 مليون نسمة (83.1%) في المناطق الريفية، و82.5 مليون نسمة في المناطق الحضرية، ويمثل الأطفال 55%. ويعيش أكثر من نصف عدد فقراء العالم (289.5 مليون نسمة) في 17 بلداً عضواً في البنك حيث يشتدّ نقص الغذاء. ومن بين هؤلاء 281.2 مليون شخص يعاني من الفقر وسوء التغذية. والبلدان الأعضاء التي تضمّ أعلى نسبة من المحرومين هي أيضاً البلدان الأقل تمتعاً بالأمن الغذائي في العالم. وحتى في البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي نسبياً، يواجه عدد كبير من الناس سوء التغذية. وقد ساعد هذا التداخُلُ البنكَ وكياناتِه على العمل للحد من الفقر بطريقة شاملة، وهي طريقة اعتمدها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ("الصندوق").

ويضطلع الصندوق بدور مهم في الحد من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك، ولا سيما البلدان الأعضاء الأقل نمواً، وذلك بوضع برامج مبتكرة مصمَّمة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والجهات المانحة والأطراف المعنية الأساسية. وهو يركز على التنمية البشرية الشاملة (التعليم والصحة أساساً) والتمكين الاقتصادي (لفائدة النساء والشباب والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة). وقد قدَّم الصندوق، منذ إنشائه، نحو 1.2 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسَّرة ومنح لتمويل المشاريع والبرامج في قطاعات، كالتعليم والصحة والزراعة والتمويل الأصغر.

قدَّم الصندوق، منذ إنشائه، نحو

1.2 مليار دولار أمريكي

في شكل قروض ميسَّرة ومنح لتمويل المشاريع والبرامج في قطاعات، كالتعليم والصحة والزراعة والتمويل الأصغر.

وأطلق الصندوق، منذ إنشائه سنة 2005، أكثر من 20 برنامجاً رائداً مثل برامج التعليم الثنائي اللغة، ومحو الأمية المهنية، والوقاية من فيروس إيبولا ومكافحته، ودعم كل من التمويل الأصغر والأراضي الجافة. وتتواءم أحدث البرامج مع استراتيجيته الجديدة (2030) التي تركز على التعليم (كبرنامج "تسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس واستبقائهم فيها"، مثلاً)، وعلى إيجاد فرص العمل والتمكين الاقتصادي (كبرنامج "تعزيز القدرة الاقتصادية للمنشآت على الصمود"، مثلاً)، وعلى الصحة (كبرنامج "التحالف لمكافحة العمى الممكن تفاديه"، مثلاً) أو على التنمية المجتمعية (كبرنامج "التضامن لتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر"، مثلاً).

وفي سنة 2022، اعتُمدت 88.3 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج. وقُدّمت 34.3 مليون دولار أمريكي للبلدان الأعضاء في شكل قروض ميسرة، وقُدّمت 4.0 ملايين دولار أمريكي في شكل منح. هذا، إضافةً إلى تخصيص رأسمال قدره 50 مليون دولار أمريكي لإنشاء "الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين" بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشمل هذا التمويل مشاريع في مجال الصحة والتعليم والزراعة والتنمية المجتمعية. والتنمية المجتمعية (49%) والتمويل الأصغر (19%) والتعليم (13%) هي القطاعات الأساسية المستفيدة من اعتمادات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. ووُزِّع باقي التمويل على قطاعات أخرى، منها الزراعة والصحة. وخُصّص أكثر من 90% من التمويل لبلدان تتفاوت في مستوى الفقر، وذلك طبقاً لسياسة الصندوق المتعلقة بالحد من الفقر، التي تنص على أن توجَّه 80% من تمويلات الصندوق التراكمية للبلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً و20% لجيوب الفقر في غير البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

الإطار 3 | حماية الإمكانات الجامعية والاقتصادية- قصة نور

عندما ظهرت جائحة كوفيد-19، أطلق البنكُ البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي، الذي يرمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على منع تأثير الجائحة واحتوائه وتخفيفه والتعافي منه.

وفي إطار هذا البرنامج، وضع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية- بالتعاون مع إدارة القدرة على الصمود والعمل المناخي في البنك- برنامجاً جديداً هو "برنامج التضامن لتسريع تصدي منظمات المجتمع المدني لجائحة كوفيد-19". ويدعم الصندوق جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر بإيلاء الاهتمام لتطوير رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للشباب والنساء والفئات المهمشة، ومنها اللاجئون.

وقد شمل نطاقُ البرنامج دعم التعليم العالي إبّان الجائحة، وسلَّط الضوءَ على الدَّور المهم لمنظمات المجتمع المدني في تكملة حكومات البلدان الأعضاء للتصدي لتأثير الجائحة. ولم يقدِّم الصندوق، في إطار هذا البرنامج، الدعم المالي فحسب، بل أعاد الأمل أيضاً للطلاب الموهوبين الذين لا يستطيعون تحمُّل التكاليف اللازمة لمواصلة تعليمهم.

كانت نور جُمْعة واحدة من أولئك الطلاّب. وقد كوفئت نور، الطالبة السورية الموهوبة، على اجتهادها وإنجازها الجامعي. إذ التحقت بجامعة دمشق سنة 2012. غير أنها كانت هي وأسرتُها من بين 600,000 شخص أجبروا على اللجوء إلى الأردن حينما اندلعت الحرب الأهلية السورية.

وقد أمدَّت إحدى منظمات المجتمع المدنيّ الأردنية الطالبة نور، بعد أن عاشت فترة طويلة من الخوف وعدم الاستقرار، بمعلومات عن "برنامج التضامن" (صندوق التضامن الإسلامي للتنمية). وفي غضون بضعة أسابيع، حصلت نور على منحة دراسية من "برنامج التضامن" من أجل دراسة المحاسبة، أحد التخصصات التي كانت تحلم بها. فبدأت بداية حثيثة، وحصلت على أعلى علامة في الأردن كله في الامتحان الشامل، وحصلت على مقعد في كلية لومينوس الجامعية التقنية. وهي تأمل الآن في إكمال درجتي البكالوريوس والماجستير لتصبح مدرّسة مؤهَّلة في المحاسبة.

أمدَّت إحدى منظمات المجتمع المدنيّ الأردنية الطالبة نور، بعد أن عاشت فترة طويلة من الخوف وعدم الاستقرار، بمعلومات عن "برنامج التضامن" (صندوق التضامن الإسلامي للتنمية). وفي غضون بضعة أسابيع، حصلت نور على منحة دراسية من "برنامج التضامن" من أجل دراسة المحاسبة، أحد التخصصات التي كانت تحلم بها.

الإطار 4 | مستقبل مالي مضمون لجمعية زمزم

اتصلت "جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية" بصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، وذلك سعياً منها في وضع نموذج تمويل أكثر استدامة من شأنه أن يحدّ من اعتمادها على التبرعات. والهدف من ذلك هو تمكين هذه الجمعية من أن تحافظ زمناً طويلاً على مختلف برامجها، التي تشمل عيادة متنقلة وعيادة حج وصيدلية خيرية. وقد أفادت هذه البرامج، وبرامج أخرى، أكثر من 34,000 شخص خلال السنوات الثلاث الماضية.

ووافق الصندوق على تمويل بناء مجمَّع تجاريّ من برجين بمكة المكرمة من أجل دعم أنشطة الجمعية في مجال الرعاية الصحية بالمملكة العربية السعودية. وقد أقيم البرجان على قطعة أرضية تبلغ مساحتها 2,000م2، وبلغت تكلفتهما نحو 18 مليون دولار أمريكي، موَّل منها البنك 12 مليون دولار أمريكيّ وموَّل الصندوق وخطُّ الصندوق 6 ملايين دولار أمريكي. ودخل المشروع حيز النفاذ في شهر ديسمبر 2020 وبدأ صرف التمويلات له في أواخر شهر يناير 2021، واستمر 20 شهراً. وعلى الرغم من العقبات والصعوبات الماثلة بسبب جائحة كوفيد-19، فقد جرى بناء المجمَّع بسلاسة وهو شبه مكتمل في الوقت الحاليّ.

ويتألّف المجمَّع من برج شماليّ مكوَّن من 15 طابقاً، وبرج جنوبي مكوَّن من 9 طوابق، وقبو من 3 طوابق. ويضمّ المجمَّع طابقين مخصَّصين للتجارة و48 مكتباً مؤثثاً أو قابلاً للتعديل بأحجام مختلفة. وللمجمَّع الذي تبلغ مساحته الإجمالية المبنيّة 19,250م2 جسور مصمَّمة بذكاء تربط كل طابق من البرجين بغيره، مما يوفر مجموعة متنوعة من الإمكانات ويسّر الوصول إلى جميع المستأجرين. ويجسّد هذا المجمَّع ذو البرجين، الذي يقع في مكة المكرمة، تراث هذه المدينة المقدسة في هندسته المعمارية وتصميمه الداخلي. ونظراً لوقوع البرجين في موضع متميز من المدينة، فإن جمالية المباني كانت مهمة لتسويق المشروع.

الهدف هو تمكين هذه الجمعية من أن تحافظ زمناً طويلاً على مختلف برامجها، التي تشمل عيادة متنقلة وعيادة حج وصيدلية خيرية. وقد أفادت هذه البرامج، وبرامج أخرى، **أكثر من 34,000 شخص** خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتقترح الجمعية مجموعة متنوعة من صيغ الإيجار، تمكِّن المستأجرين من استئجار مكاتب فردية أو طوابق كاملة أو برج كامل أو هي معاً. وستُفتتح هذه المباني للأعمال التجارية عما قريب، وستكون جمعية زمزم قد خطت خطوتها الأولى نحو التنمية المستدامة.

7-4-1 | تسخير الأوقاف لتحقيق التنمية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تُحسَّن بها الأحوال الاقتصادية ونوعية الحياة لبلد أو منطقة أو جماعة تبعاً لأهداف وغايات محدَّدة. وهي تتأثر بعوامل عديدة، منها دخل الفرد والتعليم العامّ والمرافق الاجتماعية. وللأوقاف (وهي أصول تُحبَّس على وجه التأبيد بهبة أو وصية أو شراء لأغراض مخصوصة نافعة اجتماعياً) دور أساسيّ تؤديه في تحسين التنمية الاقتصادية لبلد من البلدان بإمدادها بما تحتاج إليه من مرافق ومهارات.

ولذلك أنشأ البنك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ("الصندوق") سنة 2001. وهو صندوق يدرّ عائداً يدعم المهمة الاجتماعية لمؤسسة من المؤسسات، ويساعد الجهات المستفيدة منه على تحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد، ويمكّنها من المشاركة في إطار تنمية اجتماعية واقتصادية أوسع. وتتسق المهمة المزدوجة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، وهي تحقيق عائد ماليّ مستدام وتأثير اجتماعيّ في الوقت نفسه، تمام الاتساق مع استراتيجية البنك العشرية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويتّسم الصندوق بتكلفته المعقولة وتأثيره الكبير. وقد موَّل 56 مشروعاً عقارياً في 28 بلداً بقيمة إجمالية قدرها مليار دولار أمريكي ودعم مختلف الجهات المستفيدة غير الربحية، من حكومات ومراكز بحثية ومؤسسات خيرية. ومكّنت تلك المشاريع من مساعدة أشخاص ذوي مشارب متنوعة ومشاريع شديدة التباين، وهو ما ساهم في تحسين معايير الخدمة العامة في كل موضع.

ويمكن تبيُّنُ مثال على الإمكانات الإنمائية للأوقاف في تمكين هذا الصندوق للفئات المهمَّشة في الصومال. فقد موَّل، مثلاً، شراء مبنى "سوماك هاوس" التابع لوقف جمعية التوفيق الخيرية في نيروبي (كينيا)، ودعم جمعية التوفيق الخيرية في الصومال. وساهمت هذه الجمعيةُ في التعليم والرعاية الصحية والتغذية وخدمات الصرف الصحي لما يقارب 400,000 شخص. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على **https://www.isdb.org/apif/**

الإطار 5 | تحسين الشمول المالي بواسطة آلية تبادل المعارف والخبرات في موريتانيا وتونس

تحسَّنت فرص الاستفادة من البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موريتانيا في السنوات الأخيرة. فقد غطَّت شبكات الهاتف المحمول 94% من مساحة هذا البلد، ويتجاوز إجمالي عدد المشتركين في هذه الشبكات عدد سكان البلد.

وما زالت البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد لم تُسخَّر كلّيّةً لنشر تطبيقات المستخدِمين التي تختصر الوقت والجهد على الموريتانيين وتيسّر عليهم المعاملات التجارية، ولا سيما بين المدن والقرى المتناثرة. ونتيجة لذلك، لا يستطيع معظم السكان الاستفادة من الخدمات المالية مثل تطبيقات الدفع النقدي وتحويل النقود. وهو ما يزيد من حدّة الإقصاء المالي.

وتحظى الشركة الموريتانية للبريد بثقة المجتمع الموريتاني ولها خبرة في تقديم الخدمات المالية التقليدية عن طريق مكاتبها. هذا، في حين أن للبريد التونسي خبرة في تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق شبكات الهاتف المحمول.

ولذلك شرع البنك في صياغة وتنفيذ مشروع يتعلق بتبادل المعارف والخبرات بين موريتانيا (الجهة المستفيدة) وتونس (الجهة المقدِّمة للخبرة) من أجل "استحداث منصة للخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول".

ويرمي هذا المشروع إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في موريتانيا وتعزيز أمن وسرعة هذه الخدمات، وهو ما سيساهم في جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الشمول المالي. وسيتحقق هذا الهدف بإنشاء منصة للخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول تعتمد على نظام سحابيّ.

وستعمل المنصة الجديدة على أتمتة عدد من الخدمات المالية للمواطنين الموريتانيين مثل تحويل النقود ودفع فواتير المرافق العامة (كالمياه والكهرباء) وتسوية فواتير التجار ودفع اشتراكات الهاتف المحمول. وهذه المنصة ستستغلّها الشركة الموريتانية للبريد بعد أن يستحدثها البريد التونسي، مصدَرُ الخبرة والتكنولوجيا المتعلقتين بهذا المشروع.

8-4-1 | تبادل الممارسات الفضلى في مجال التنمية

خلال سنة 2022، واصل البنك الاضطلاع بدور الحافز، فيسَّر نقل الحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء عن طريق العديد من القنوات، ومنها برنامج التعاون الفني وآلية تبادل المعارف والخبرات.

فأما برنامج التعاون الفني، فيدعم به البنك التدخلات القصيرة المدة لتطوير القدرات بقصد تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء.

وفي سنة 2022، اعتُمدت في المجموع 22 عملية في إطار برنامج التعاون الفني بمبلغ قدره 648,700 دولار أمريكي. وقد أعطيت الأولوية في ذلك للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً وللأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والصحة. وشملت هذه العمليات ما يلي:

ثلاث دورات تدريبية أثناء العمل بمبلغ قدره 134,500 دولار أمريكي.

ثماني فعاليات لتبادل المعارف بمبلغ قدره 261,000 دولار أمريكي.

ستّ زيارات دراسية بمبلغ قدره 194,000 دولار أمريكي.

استئجار ثلاثة خبراء بمبلغ قدره 59,200 دولار أمريكي

وأمّا آلية تبادل المعارف والخبرات، فيصل البنك في إطارها بين البلدان الأعضاء من أجل التغلب على الصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2022، اعتُمدت منحة قدرها 1.99 مليون دولار أمريكي لتبادل المعارف والخبرات. واعتُمدت ثلاثة مشاريع مستقلة لتبادل المعارف والخبرات بمبلغ قدره 0.58 مليون دولار أمريكي لفائدة نيجيريا وفلسطين وأوغندا، وذلك في مجال كلٍّ من الزراعة والأنظمة الحلال والإدارة العامة. ودُمجت خمسة تدخُّلات متعلقة بتبادل المعارف والخبرات بمبلغ قدره 1.28 مليون دولار أمريكي في عمليات البنك العادية. وأفادت هذه المكوّنات المدمَجة في إطار تبادل المعارف والخبرات جمهورية قرقيزستان وموريتانيا والمغرب والسنغال وطاجيكستان في مجالات، كالزراعة وتربية الأحياء المائية والصحة. وإضافة إلى ذلك، خُصّص نحو 0.13 مليون دولار أمريكي للوصل بين ثمانية بلدان أعضاء.

وشهدت سنة 2021 توسيعاً إضافياً لشبكة شركاء البنك في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات. فقد تعاون البنك لأول مرة مع تشيلي لتبادل الممارسات الفضلى مع الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي. وساعد البنك- في إطار جهوده الرامية إلى دعم منتجي اللقاحات في البلدان الأعضاء- معهدَ باستور داكار على تعزيز قدراته وتحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج اللقاحات. وسيتمكن المعهد من دعم 13 بلداً أفريقيّاً عضواً ومساعدتها على مكافحة الجوائح والأمراض المعدية. وإضافةً إلى ذلك، واصل البنك الاستفادة من الخبرة الفنية والعملية لشركائه الحاليين. فقد قدَّم مركز "سيروناي"، مثلاً، - وهو مركز تميُّز مشهور في ماليزيا- خدماته لمساعدة أوغندا على تطوير قدرات مكتبها المعنيّ بالحلال في مجال إصدار الشهادات.

9-4-1 | تسخير قوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية

دعم تصنيع اللقاحات

في يونيو 2022، وافق البنك على مشروع لإنشاء وحدة في جمهورية السنغال لتصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 ولقاحات أخرى عادية مضادة للأمراض التي يمكن الوقاية منها، وذلك في إطار محور "الاستئناف" من الخطة الاستراتيجية للتأهب والتصدّي لجائحة كوفيد-19. ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز قدرات السنغال والقارة الأفريقية من حيث التأهّبُ والتصدي للجوائح الجديدة (ومنها جائحة كوفيد-19) ومكافحةُ الأمراض وتوفير خدمات التلقيح. وسيساهم في تصنيع وتوريد لقاحات رفيعة الجودة وبأسعار معقولة لمكافحة أمراض كالحصبة والحصبة الألمانية والإنفلونزا. وهذا المشروع يديره الفريق المعنيّ بقطاع الصحة في إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والمركز الإقليمي بداكار، بمساهمة إجمالية تناهز 30 مليون دولار أمريكي من موارد البنك الرأسمالية العادية، ومنحة قدرها 321,000 دولار أمريكي من آلية تبادل المعارف والخبرات، ومنحة قدرها 107,000 دولار أمريكي من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومنحة تناهز 300,000 دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

دعم مراكز الرعاية الصحية الريفية بكهرباء فعالة عن طريق برنامج الأوقاف

في 20 ديسمبر 2021، دعم البنك أيضاً، عن طريق برنامج الأوقاف، إمداد مراكز الرعاية الصحية الريفية بكهرباء لا تنقطع عن طريق "ميثاق الطاقة المتعدد الأطراف لإمداد المراكز الصحية"، وهو منصة تديرها "الطاقة المستدامة للجميع"، وهي مبادرة للأمم المتحدة. وذلك المشروع يدعمه أيضاً برنامج "تزويد أفريقيا بالكهرباء" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو برنامج تعبّر في إطاره الجهات الإنمائية الشريكة عن طموحاتها وتنسّق الشراكات المحتملة من أجل توفير الكهرباء للمراكز الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

والمشروع أعدّته إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، واعتمدا في إعداده على برنامج "الطاقة الشمسية من أجل الصحة" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقدم البنك حلاًّ وقفيّاً للإمداد. واتفق البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء دراسات جدوى شاملة في الكاميرون والسنغال لتقييم احتياجات قطاع الصحة والموارد الضرورية. وسيوصيان بعد ذلك بآليات التمويل الأكثر فائدة وبأنظمة التنفيذ المثلى. وقد التزم البنك بمنحة قدرها 175,000 دولار أمريكي، والتزمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ قدره 25,000 دولار أمريكي (200,000 دولار أمريكي في المجموع) على سبيل المشاركة في تمويل دراسات الجدوى. وستقيّم هذه الدراسات الطريقة التي يمكن بها تصميم الحلول الوقفية للتغلب على صعوبة الحصول على الطاقة، التي تواجهها مراكز الرعاية الصحية الريفية في أفريقيا.

وتستهدف هذه المبادرة كلاًّ من قطاع الصحة بدعم البنى التحتية للمراكز الصحية النائية، وقطاع الطاقة بربط المراكز الصحية الريفية بمصادر الطاقة المتجددة.

هذا المشروع يديره الفريق المعنيّ بقطاع الصحة في إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والمركز الإقليمي بداكار، بمساهمة إجمالية تناهز

30 مليون دولار أمريكي

من موارد البنك الرأسمالية العادية، ومنحة قدرها

321,000 دولار أمريكي

من آلية تبادل المعارف والخبرات، ومنحة قدرها

107,000 دولار أمريكي

من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومنحة تناهز

300,000 دولار أمريكي

من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

االتزم البنك بمنحة قدرها

175,000 دولار أمريكي،

والتزمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمبلغ قدره

25,000 دولار أمريكي

(200,000 دولار أمريكي في المجموع) على سبيل المشاركة في تمويل دراسات الجدوى. وستقيّم هذه الدراسات الطريقة التي يمكن بها تصميم الحلول الوقفية

للتغلب على صعوبة الحصول على الطاقة،

التي تواجهها مراكز الرعاية الصحية الريفية في أفريقيا.

تعزيز منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أوزبكستان وموزمبيق

في إطار السعي لتعزيز وبناء منظومات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار قادرة على الصمود، ويمكنها المساهمة في أهداف التنمية المستدامة، ساعد البنك- بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- جمهوريتي أوزبكستان وموزمبيق على وضع وتنفيذ ورصد سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار المراعية للمساواة بين الجنسين. واستفادت هذه الشراكة من تطبيق "مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار" لجمع وتحليل المعلومات عن منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء، وتحديد مجالات الاستثمار الاستراتيجي، وتيسير إعداد سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار القائمة على الأدلة. وقد أنجِزت السياسة الوطنية لكل من أوزبكستان وموزمبيق في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقُدِّمتا إلى الأطراف المعنية في حفلات إطلاق مختلطة أقيمت بموزمبيق في 11 أبريل 2022 وبأوزبكستان في 19 أبريل 2022.

استفادت هذه الشراكة من تطبيق "مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار" لجمع وتحليل المعلومات عن منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء، وتحديد مجالات الاستثمار الاستراتيجي، وتيسير إعداد سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار القائمة على الأدلة.

الإطار 6 | باكستان تدعم تدريب المهندسين في مجال المعلوميات بغامبيا

أنشئت كلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجامعة غامبيا سنة 2005، ولكن لم يُقبَل طلابها حتى الآن إلاّ في مرحلة الباكالوريوس، لأنه لم يكن يوجد بها أيّ برنامج في مرحلة الماجستير.

وفي سبيل تدارك هذا النقص، دعم البنك- في إطار برنامج التعاون الفني- مشروعاً بين غامبيا وباكستان يتعلق بإنشاء برنامج ماجستير في المعلوميات بجامعة غامبيا، نُفِّذ بنجاح بين شهري مارس وأكتوبر 2022.

واختار البنكُ "معهد الخوارزمي للمعلوميات بجامعة الهندسة والتكنولوجيا" في لاهور (باكستان) بصفته

جهة يُحتمَل أن تقدّم الخبرة الفنية لمشروع غامبيا. وكان معهد الخوارزمي في الواقع أحد مراكز الموارد المختارة خلال عملية استقصاء مراكز موارد البنك في باكستان سنة 2021.

وهذا المشروع ذو أهمية استراتيجية لغامبيا، لأنه سيمكّن من تكوين العدد اللازم من المهندسين الأكفاء في مجال المعلوميات، الذين يمكنهم المساهمة في التحول الرقمي على المستويين المؤسسيّ والوطنيّ. ويشتمل نطاق المشروع على وضع المنهاج الدراسيّ لعشر دورات ستشكّل برنامج الماجستير في جامعة غامبيا، وعلى تنظيم دورات تدريبية في باكستان لمدرّسي وموظفي قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة. ويتناول المنهاج الدراسيّ مواضيع متقدّمة، كالذكاء الاصطناعي، والتعلم الآليّ، والرؤية الحاسوبية، والأمن السيبراني. وجرت مساعدة جامعة غامبيا على تحسين تصميم البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وستطلق جامعة غامبيا، على أثر هذا المشروع التعاوني بين غامبيا وباكستان، أوّل برنامج ماجستير في المعلوميات، يمدّ طلابها بمعارف متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويندرج هذا التعاون بين غامبيا وباكستان في إطار ما يبذله البنك من جهود في سبيل الاستفادة من الخبرات الفنية لبلدانه الأعضاء لمواجهة التحديات الإنمائية الكبرى في بلدان أعضاء أخرى، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً.

دعم البنك- في إطار برنامج التعاون الفني- مشروعاً بين غامبيا وباكستان يتعلق

بإنشاء برنامج ماجستير في المعلوميات بجامعة غامبيا،

نُفِّذ بنجاح بين شهري مارس وأكتوبر 2022.

يندرج التعاون بين غامبيا وباكستان في إطار ما يبذله البنك من جهود في سبيل الاستفادة من الخبرات الفنية لبلدانه الأعضاء لمواجهة التحديات الإنمائية الكبرى في بلدان أعضاء أخرى، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً.